

كريستين لا غارد لـ «الراي»: «

تقدم كويتي في إصلاح الدعم... والعلاج بالخارج

○ تراجع النفط 25 في المئة يوقع منطقة الخليج ككل في العجز

○ من لديه 5 سيارات وتكثيف على مدار الساعة... الأراجح أنه لا يحتاج إلى الدعم

○ النفط الصخري وفّر مصدراً جديداً للإنتاج وزاد المعروض في الأسواق

حوار سميرة عبدالله |

أشادت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لا غارد في مقابلة خاصة مع «الراي» بالتقدم الذي تحقّقه الكويت في إصلاح نظام الدعم الحكومي، وتقليص مصروفات العلاج بالخارج، وتوجيه الشباب للعمل في القطاع الخاص.

وأشارت لا غارد إلى توجيه الدعم الحكومي إلى مستحقيه، وقالت «إذا كان لديك خمس سيارات وتترك التكثيف يعمل على مدار الساعة، وهذا المقابلة:

● هذه هي الزيارة الثانية لكم إلى الكويت خلال أقل من سنة، ما الهدف الرئيسي منها؟
- أود بدايةً أن أعبر عن سعادي بزيارة الكويت مجدداً، وكرم الضيافة التقليدي الذي أحظى به. الهدف الرئيس من الزيارة هو حضور اجتماعات محافظي البنوك المركزية ووزارة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، التي تتعقد برئاسة الكويت في هذه الدورة.

● في زيارتكم السابقة إلى الكويت في نوفمبر من العام الماضي، أوصيتم الكويت بالتحول إلى الإنفاق الجاري، مثل الرواتب والدعم غير الموجه، وإيجاد وسائل لتحسين الإيرادات غير النفطية. هل لاحظتم أي تقدّم على هذا الصعيد منذ ذلك الحين؟
- نعم بالتأكيد - بدايةً، تلك التوصيات كانت في ظل غياب تراجمات أسعار النفط التي شهدناها أخيراً. ولذلك كانت مبررة تماماً لتحضير الكويت لتذبذب الأسعار الذي نراه حالياً.

● حصل تطوّر، وعلى سبيل المثال، لاحظت أن السلطات قررت تقليص الدعم للكبروسين والديزل، لجعل الإنفاق الحكومي موجهاً بشكل أفضل لمن هم بحاجة إليه، بدلاً من جعله شاملاً للجميع بغض النظر عن مدى حاجتهم. لاحظت أيضاً أن المخصصات للعلاج في الخارج تم تقليصها بشكل طفيف، وهذا استخدام ذكي للإنفاق العام أيضاً. في ما يتعلق بالرواتب في القطاع الحكومي، أعلم أن السلطات الكويتية حريصة جداً على توجيه اهتمام الشباب الباحثين عن فرص العمل إلى القطاع الخاص أكثر من القطاع الحكومي، وهذا تطور جيّد ومرحب به لإعادة التوازن إلى سوق العمل.

● لذلك أقول، هناك تغييرات وتقدّم جيّد يتم إحرازه. كيف تقنع الدولة المواطنين بخطوات كهذه في ظل وجود الفساد، وارتفاع تكلفة المعيشة؟
- ما نوصي به لا يخص الكويت دون غيرها، لكنه الخيار المسؤول لتسعين الطاقة الأحفورية بشكل مناسب، وعدم إهدارها مع تجاهل الأجيال المقبلة والأجيال التي تليها. ولذلك نحن نوصي أولاً بأن يتم وضع التسعير المناسب، وأن يتضمن السعر ما يطلق عليه الاقتصاديون

● في ما يتعلق بالسياسة المالية، من الواضح أن الوضع يجب تعديله على أساس خطط سنوية واضحة للإنفاق، ولكن

● أيضاً على أساس التذبذب في أسعار النفط، أخذاً في الاعتبار الإيرادات تأتي من النفط.

● برأيك، ما أسباب التراجعات الأخيرة لأسعار النفط، وما تداعياتها على الكويت ودول الخليج إذا استمرت؟

● بدايةً، لا بد من الإشارة إلى أنه انخفاض كبير خلال وقت قصير. الأسعار انخفضت بنسبة 25 في المئة خلال شهرين. أسباب هذا الانخفاض متعددة. هناك معروض أكبر في السوق، فدخل مثل ليبيا استأنفت الإنتاج، وهناك طلب أقل، لأن النمو العالمي تباطأ خلال الأشهر القليلة الماضية، وهناك عوامل إضافية تحتاج إلى شرح أوسع. نأخذ في الاعتبار النفط الصخري كمصدر جديد للإنتاج، وبعض العوامل المتعلقة بالمعروض التي لعبت دوراً.

● سيصبح لهذا الانخفاض تأثيره، فهو يقلص بوضوح حجم الإيرادات المتوافرة إذا نظرنا إلى دول الخليج ككل، وطبقنا خفضاً بنسبة 25 في المئة عن سعر أساس، لنقل إنه 100 دولار للبرميل مثلاً، فهذا يعادل تراجعاً في الإيرادات بنسبة 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا سيضع المنطقة ككل في عجز مالي، لا أقول الكويت تحديداً بل المنطقة ككل.

● في بداية الربيع العربي، شكلتم في صندوق النقد الدولي مجموعة للول العربية في مرحلة التحول، هل لك أن توضح لنا شكل المساعدة التي تقدمونها لهذه الدول، وبالذات مصر؟

● قدمنا الكثير من المساعدة الفنية. نقدم إرشادات للسياسة الاقتصادية الكلية، وقدمنا لبعض الدول قروضاً من خلال برامج، كما هو الحال مع اليمن والأردن، وفي نطاق أوسع للمغرب وتونس.

● في مصر، نستمر في تقديم المساعدة الفنية، وستستأنف قريباً استشارات الفقرة الرابعة لفحص الاقتصاد، وسنواصل العلاقة لدعم مصر مستقبلاً.

● هل تجدون مهمتكم أصعب في ظل الأوضاع السياسية والفوضى القائمة؟
- صندوق النقد وجد ليتعامل مع حالات الفوضى كهذه. وجد ليدعم الاقتصادات في فترات الصعوبات، وللمساعدة صنّاع القرار في وضع الإطار العام للسياسات الاقتصادية الكلية، وهذا هو عملنا.

● تحدثت في مناسبات متعددة عن الحاجة إلى طريقة جديدة للسياسات الاقتصادية. ما نصيحتك للكويت في شأن السياسات المالية والنقدية والإصلاحات الهيكلية؟
- اعتقد أن السلطات الكويتية تقوم بعمل جيّد في ما يتعلق بالسياسات النقدية، ومن الواضح أنهم يقومون بجهد في الإصلاحات الهيكلية كما سبق الحديث.

● لا بد من تصحيح أسعار الطاقة لتخفيف الاستهلاك غير المسؤول

● وجّهوا الدعم إلى مستحقيه الأكثر حاجة بطريقة مختلفة

● تراجع النفط 25 في المئة يعادل 8 في المئة من الناتج الخليجي



لا غارد مع الزميلة سميرة عبدالله

(تصوير سعد هندوي)

السياسات النقدية والمالية، والمراقبة المالية للتأكد من الحفاظ على المصداقات المالية التي تمتلكها البلاد.

لذلك، أقول لا بد من التنبيه الدائم لعوامل التذبذب، والسياسات الحسنة والمقاربة المتحفظة في

في ما يتعلق بالسياسة المالية، من الواضح أن الوضع يجب تعديله على أساس خطط سنوية واضحة للإنفاق، ولكن

● أيضاً على أساس التذبذب في أسعار النفط، أخذاً في الاعتبار الإيرادات تأتي من النفط.

● برأيك، ما أسباب التراجعات الأخيرة لأسعار النفط، وما تداعياتها على الكويت ودول الخليج إذا استمرت؟

● بدايةً، لا بد من الإشارة إلى أنه انخفاض كبير خلال وقت قصير. الأسعار انخفضت بنسبة 25 في المئة خلال شهرين. أسباب هذا الانخفاض متعددة. هناك معروض أكبر في السوق، فدخل مثل ليبيا استأنفت الإنتاج، وهناك طلب أقل، لأن النمو العالمي تباطأ خلال الأشهر القليلة الماضية، وهناك عوامل إضافية تحتاج إلى شرح أوسع. نأخذ في الاعتبار النفط الصخري كمصدر جديد للإنتاج، وبعض العوامل المتعلقة بالمعروض التي لعبت دوراً.

● سيصبح لهذا الانخفاض تأثيره، فهو يقلص بوضوح حجم الإيرادات المتوافرة إذا نظرنا إلى دول الخليج ككل، وطبقنا خفضاً بنسبة 25 في المئة عن سعر أساس، لنقل إنه 100 دولار للبرميل مثلاً، فهذا يعادل تراجعاً في الإيرادات بنسبة 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا سيضع المنطقة ككل في عجز مالي، لا أقول الكويت تحديداً بل المنطقة ككل.

● في بداية الربيع العربي، شكلتم في صندوق النقد الدولي مجموعة للول العربية في مرحلة التحول، هل لك أن توضح لنا شكل المساعدة التي تقدمونها لهذه الدول، وبالذات مصر؟

● قدمنا الكثير من المساعدة الفنية. نقدم إرشادات للسياسة الاقتصادية الكلية، وقدمنا لبعض الدول قروضاً من خلال برامج، كما هو الحال مع اليمن والأردن، وفي نطاق أوسع للمغرب وتونس.

● في مصر، نستمر في تقديم المساعدة الفنية، وستستأنف قريباً استشارات الفقرة الرابعة لفحص الاقتصاد، وسنواصل العلاقة لدعم مصر مستقبلاً.

● هل تجدون مهمتكم أصعب في ظل الأوضاع السياسية والفوضى القائمة؟
- صندوق النقد وجد ليتعامل مع حالات الفوضى كهذه. وجد ليدعم الاقتصادات في فترات الصعوبات، وللمساعدة صنّاع القرار في وضع الإطار العام للسياسات الاقتصادية الكلية، وهذا هو عملنا.

● تحدثت في مناسبات متعددة عن الحاجة إلى طريقة جديدة للسياسات الاقتصادية. ما نصيحتك للكويت في شأن السياسات المالية والنقدية والإصلاحات الهيكلية؟
- اعتقد أن السلطات الكويتية تقوم بعمل جيّد في ما يتعلق بالسياسات النقدية، ومن الواضح أنهم يقومون بجهد في الإصلاحات الهيكلية كما سبق الحديث.

مركز الاقتصاد للشرق الأوسط شراكة ناجحة مع الكويت

الكويت هي مقر مركز صندوق النقد الدولي للتدريب والتطوير للشرق الأوسط. كيف تقيمون هذه الشراكة مع الكويت بعد ثلاث سنوات على انطلاقها؟
- هذه شراكة ناجحة جداً، ومركز التدريب والتطوير قدّم أكثر من 120 برنامجاً مختلفاً، معظمها لمسؤولين في الدول العربية، تلهمهم من مجلس التعاون الخليجي، وهو يوظّف ثلث العاملين لديه من المواطنين الكويتيين لدعم نشاطه. المركز ناجح جداً، واعتقد أنه يبرّز المسؤولين في المنطقة بالمهارات اللازمة للتعامل مع ما تسمينه الفوضى.

بنك الكويت الوطني يحصل على جائزة أفضل برنامج للشركات المتوسطة والصغيرة



الوطني
NBK
بنك تعرفه وتثق به

1801801
nbk.com



جانب من اللقاء